سليمان ديميريل : وعدة الى « الاعتدال » .

تركيا

القواعد الامريكية وجه واحد من وجوه السيطرة الامبريالية

رياح جديدة تهب من أنقرة

لم يخف الرئيس الامريكي فورد حنقه على الكونغرس ، حين رفض هذا الاخير في الرابع والعشرين من تموز — يوليو رفع الحظر عن شحن الاسلحة الى تركيا . كان الرئيس قد وجه نداء أخيرا الى البرلمان ، يعد فيه ، لقاء الموافقة على استئناف شحنات السلاح المتوقفة منذ شباط — فبراير ، ببذل الجهد « للعثور على حل عادل منصف للمشكلة القبرصية . وحين جاءت نتيجة التصويت على غير ما اشتهى وجه نداء اخر الى رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل يحثه فيه على الاعتدال .. ثم قبع ينتظر شرا من أنقرة تكون نتيجته الاولى التشويش على جولته الثانية في أوروبا ، وهي الجولة التي يشكل مؤتمر هلسنكي محطتها الرئيسية ... » .

وما لبث الشر ان جاء .. اعلنت الحكومة التركية انها وضعت يدها على اربع وعشرين قاعدةموزعة الانتماء — دونوضوح — بين الولايات المتحدة والحلف الاطلسي . ولم تستثن من القرار التركي سوى قاعدة واحدة يحط فيها سرب من الطائرات المزودة برؤوس نووية (امريكية طبعا) ، وذلك تيسيرا للنشاطات « الجارية في خدمة الحلف الاطلسي » ، كان ذلك نقضا لاتفاق تموز — يوليو ١٩٦٩، وهو الاتفاق الذي وحد صيغ التعاون العسكري المقرة سابقا بين تركيا والولايات المتحدة . ولم يقتصر الامر على وضع اليد ورفع العلم التركي فوق القواعد . بل ان نحوا من ثمانية الاف جندي امريكي بدأوا « يقاسون » وطأة الغاء ما كانوا يستمتعون به من امتيازات ، في هذا البلد « المضياف » . لم يعد ما يستوردونه لمخازنهم معفى من الرسوم الجمركية ، ولم يعد في وسعهم ان يستخدموا شبكتهم البريدية الخاصة ، وبات المذنبون منهم ملزمين بالمثول امام المحاكم التركية ! هكذا طرأ تحول لا شك في اهميته على مجرى علاقة انطلقت وطيدة في نهاية الحرب الثانية ولم تشبها سوى غيوم عابرة — بسبب قبرص دائما — ثم ساءت فعلا منذ شباط — فبراير الماضي. وما جرى في شباط هو أن الولايات المتحدة حجزت — نتيجة لضغط اليونان — أسلحة معدة للشحن الى تركيا تبلغ قيمتها نحو ١٨٥ مليون دولار كانت تركيا قد دفعت منها نقدا ٨٧ مليونا .

السحر والساحر

لم تكن الحكومة الامريكية ترى في قرار الحظر — على ما يبدو — سوى اجراء مؤقت فرضه النفوذ اليوناني في أوساط النواب . وكانت تعد لحمل البرلمان على العودة عنه ، حالما يمضي وقت كاف لتبديد الحرج الذي وقعت فيه حكومة اليونان ، حينما خرجت جماهير اليونانيين تهدر بعنف في الشوارع محتجة على استمرار علاقات الود مع دولة — هي الولايات المتحدة — ضلعت في تدبير انقلاب العام الماضي على مكاريوس وفي تسهيل الاحتلال التركي لافضل ثلث من جزيرة قبرص .. لكن اللعب كثيرا ما ينقلب الى ضده ، في هذه الحالات ، وينقلب السحر على الساحر ، فتنفلت من العقال قوى يصعب ضبطها ون جديد قبل وقت طويل نسبيا .. وتتعرض للخطر مصالح ذات حظ وافر من الاهمية ، لم يفت الرئيس الامريكي ان ينوه بها ، في تعقيبه على قرار البرلمان. فقد اكد أن « احداثا بالغة الضرر » قد وقعت وان « عملا ايجابيا » من الكونغرس ، هو العودة عن القرار ، بات ضروريا للحفاظ على « مصالح الدفاع الامريكي الحيوية » .

ما هو الدور المعد لهذه القواعد الامريكية في تركيا ؟ عدا القوة

الذرية الضاربة ، المتمركزة قرب اضنة ، وهي ما زالت خارج اجراء وضع اليد ، يختلف الدور والحجم من قاعدة الى اخرى . والواقع أنه ليس لاهمية الدور علاقة مباشرة بالحجم . فبعض القواعد يحصى طاقيها على الاصابع . لكن تجهيزها المتقدم يجعل منها مراكز للاتصال ولجمع معلومات رئيسية عن التحركات العسكرية في اراضي الاتحاد السوفياتي القريبة . أما البعض الاخر فهو محطات للطيران الحربي، الامريكي والاطلسي ، ولو أن الطائرات لا تاتي اليه بغية « الاقامة » الدائمة ...

حدود الوضع الجديد

ما الذي اتاح للاتراك أن يواجهوا الامبريالية الامريكية برد فعل تناول هذه القواعد الهامة بالذات ، فبدا — في يومه الاول على الاقل — حازما ، ثقيل الوقع ؟

تحت رد الفعل هذا — وهو شبيه بما جرى في اقطار اخرى من العالم الثالث — تكمن قوة تركيا الجديدة وضعفها ، في ان معا .. تكمن حدود «الاستقلال» الجديد عن الامبريالية والاشكال الجديدة لتواصل التبعية . فقد تغيرت تركيا كثيرا منذ التحقت بعجلة السيطرة الامريكية بعد الحرب الثانية . تضاعفت القوة الذاتية مرارا وتضاعف وقع التناقضات وتغيرت صورتها . فثمة صناعة شابة تنمو في غرب البلاد. وثمة مدينة (هي انقرة) يصل تعداد سكانها اليوم الى خمسة امثاله قبل ربع قرن (مليون ونصف المليون من الانفس) . وثمة مدينة اخرى (هي اسطنبول) انتقل تعداد ساكنيها من مليون الى ثلاثة ملايين في غضون عشرين سنة . وثمة طموح رسمي ، لا يفتقر الى من يصدقه، يقفز بتركيا الى مصاف ايطاليا اليوم ، سنة ١٩٩٥ .. وقد تجاوز الانتاج الصناعي خمس الانتاج الوطني القائم وتجاوزت الصادرات الصناعية خمس الصادرات (كانت أقل من ٨ بالمئة قبل عشر سنوات فقط) . وفي تركيا اليوم صناعة لتجميع السيارات يصل انتاجها الى ١٥٠ الف وحدة في السنة .. وهي تخطط لانشاء مصنع ينتج مائتي طائرة مقاتلة في عامين .. ثم انها — على عكس سواها من البلدان التابعة — تملك فائضا ضخما من العملات الصعبة يتاتى معظمه من عرق مليون من العمال الاتراك ، استقروا في بلدان مختلفة أهمها المانيا الغربية .

لكن في الشرق التركي ملايين (بينهم ثمانية من الاكراد على الاقل) ما زالوا يعيشون في أيام « الحجة » و « الاغا » ولم يتغير عليهم كبير شيء منذ عهود السلاطين ، ثم أن في تركيا نحو مليون من العاطلين عن العمل ومليون اخر من انصاف العاطلين . وما زال ٤٥ بالمئة من السكان الذين تجاوزوا السادسة من اعمارهم اميين . ويطعن التضخم المالي معظم أجنحة ذوي المداخيل الثابتة الذين كانوا، حتى عهد قريب ركيزة كبرى من ركائز استقرار النظام .

الازمة والدور الامريكي

كيف يعالج النظام مظاهر الازمة ؟ بالقمع احيانا .. فتصل الينا اخبار الاحكام الصادرة على الثوريين الاتراك وهي لا تختلف كثيرا عما يصدر بين ظهراني الجار الايراني .. في مصنع للفولاذ ، بالاسكندرون ، اضرب العمال وتعدادهم خمسون الفا . جرى الالقاء بواحد واربعين منهم في السجن ، وجرى صرف عشرة الاف من العمل !.. كان العمال يحتجون على مقتل ٣٩٦ رفيقا لهم من جراء حوادث العمل !! وكانوا يطلبون زيادة في الاجور ، وفي الشهر نفسه جرى صرف أربعمائة عامل من مصنع السيارات في برصة .. الخ ..

لكن ثمة علاجا اخر يعتمده النظام للازمة وهو اقوى فعلا وارسخ اصولا . ذاك هو تغذية التلاحم في صفوف فئات ومؤسسات يجري تفريدها عمدا بالامتيازات عن سائر الشعب ، واذا كان الحضور الامريكي في تركيا لا يقتصر على القواعد العسكرية (ولا على رساميل ضخمة تمسك مثلا بمقاليد القطاعات الطليعية من الصناعة التركية) فان الوجه الثالث لهذا الحضور ، هو الولوج الى داخل مؤسسات ذات مواقع اجتماعية بارزة ، تشكل ركائز لاستقرار النظام ولاستقرار السيطرة الامريكية عليه ★ .

أولى هذه الركائز هو الجيش . وفيه نصف مليون عنصر ، لا يليقون في حالات التعبئة ان يصيروا ٨٠٠ الف .. وقد دربت له المدارس العسكرية الامريكية اكثر من خمسة الاف ضابط في غضون عشر سنوات . هذا بينما كان اخرون يتدربون في اسبانيا . وليست وكالة المخابرات المركزية (سي. اي.اي.) خارج هذا الجهد الكبير . بل هي اقرب اليه من وزارة الدفاع الامريكية نفسها . ثم انها تربي صلات كثيفة بسائر الاجهزة الخاصة وقوى الشرطة السياسية . هذا عدا السلاح ...

والجيش لا يؤدي وظيفة عسكرية وحسب . بل تحتل « تعاونيته» (اوباك) موقعا اقتصاديا بارزا في البلاد . فهي توظف اليوم مليارا ونصف المليار من الليرات التركية في أبرز مؤسسات الصناعة . وهي تدفع لكل ضابط بعد ثلاثين سنة من دخوله الى الجيش ، اكثر من ٤٠٠ الف ليرة تركية يستطيع ابقاءها موظفة في المؤسسة . هذا عدا خدمات كثيرة منها شراء المساكن والسيارات بفوائد طفيفة ، والضمان الصحي ، الخ .. هكذا يعرف الضباط — وصفوف الضباط — لماذا ينبغي عليهم أن يدافعوا عن النظام الراسمالي وعن السيطرة الامريكية في تركيا ! والجهد جار الان لانشاء مؤسستين على غرار تعاونية الجيش ، احداهما للموظفين والاخرى للعمال المطيعين .. المنتمين الى النقابات !.. هذا عدا « معونة للتنمية » معروفة الشروط (بلغت ٢٣ مليون دولار سنة ٧٣) تقدمها الولايات المتحدة ومعونات اخرى للمدارس العليا والجامعات بينها ايفاد بعثات من الاساتذة الامريكيين للتعليم في تركيا ..

خطوة على الطريق

بدا الكثيرون من الوطنيين الاتراك يشككون في اهمية اجراء وضع اليد على القواعد الامريكية . بعد أيام ثلاثة من القرار تحدث وزير الدفاع التركي عن « وقف العمل » في « حوالي عشرة من المنشآت » .. ولم يشر الى القواعد الاخرى ولم يتحدث عن « الاغلاق » . هذا بينما كان الرئيس الامريكي يوجه نداء الى الكونغرس — لقي تجاوبا من رئيس الكتلتين الجمهورية والديمقراطية — يحثه فيه على العودة عن قراره . لكن الكونغرس قد لا يجتمع قبل أيلول — سبتمبر . حينذاك لن تعود العلاقة العسكرية التركية — الامريكية الى مجراها السابق على الارجح ، بل الى مجرى .. قريب منه . هذا اذا لم تقل الجماهير الوطنية التركية — وهي قد بدات تتحرك — كلمة رفض قوية لهذه العودة . فلم يكن الحظر الامريكي على السلاح ، الا ردا على موقف تركي في قبرص باركته الولايات المتحدة ضمنا ! ولم يكن اجراء وضع اليد على القواعد ، حتى الان — في جانب منه — سوى رد يتملق الجماهير التركية — ويصرفها عن الازمة الداخلية — شان الموقف في قبرص .. وسيبقى طريق الخلاص من الامبريالية الامريكية طويلا أمام الشعب التركي ، وان لم تنطل عليه خدعة الرد والرد المضاد .. لكن نجاح هذا الشعب في اغلاق القواعد الامريكية الى الابد هو خطوة على الطريق ..

ا. ج. ■

★ — في عدد « البلاغ » السابق تعرضنا لسياسة مماثلة